«البقية في العدد القادم»، أي اننا كنا ننشر دراسات وموضوعات على حلقات؛ كذلك كنا ننشر اعلانات للتبرع للصحيفة من اجل استمرارها. ان هذه الاخطاء، التي لا تنطبق على مواصفات ما يسمى بـ «نشرة لمرة واحدة»، اكدت للمحكمة ان وراء هذه الصحيفة اشخاص يعملون كفريق، بغض النظر عن اختلاف اسم الصحيفة، من عدد الى آخر. وهكذا لم يستطع محامينا تامير، الذي اصبح فيما بعد وزيراً، ان يبرىء ساحتنا، فحكمت علينا المحكمة بأحكام مختلفة.

بعد محاكمتنا، جاء جواب حاكم اللواء، يرفض فيه منحنا ترخيصاً. وخلال هذه الفترة، بدأ بعض الافراد بالانسحاب من العمل. فقد جاء محمود السروجي، وقال: «اعتبروني منسحباً». وبالفعل ترك العمل معنا نهائياً.

على الرغم من رفض حاكم اللواء لطلبنا، الا ان طموحنا باصدار صحيفة عربية خاصة بنا لم يتوقف.

بعد المحاكمة، بدأت مرحلة جديدة من العمل. فقد استفدنا من المرحلة الاولى، وذلك بعد ان عرفنا قدرات بعضنا البعض، وحددنا من سيستمر معنا ومن سيتخلى عنا. وفكرنا، هذه المرة، بتأسيس شركة للنشر يتم من خلالها اصدار صحيفة لنا بطريقة قانونية، على ان تكون هذه الشركة هي صاحبة الامتياز، وليس شخصاً محدداً، حتى لا نقع في الخطأ السابق. تقدمنا بطلب الى مسجِّل الشركات، لتسجيل «شركة الارض المحدودة للطباعة والنشر». الا ان الطلب رفض، على الرغم من توفر كل الشروط القانونية اللازمة. عندئذٍ، لجأنا الى المحكمة العليا، وكان محامينا، في تلك الفترة، المرحوم حنا نقارة. وجاء قرار المحكمة لصالحنا، حيث اعتبرت المحكمة ان مسجل الشركات قد تجاوز صلاحياته، وانه لا يملك سلطة مطلقة تخوله رفض الطلب، في حال توفر الشروط القانونية، وان صلاحياته محصورة، فقط، في الاطار الفني. الا ان مساعد المستشار القانوني استأنف ضد قرار المحكمة العليا. ونحن، بدورنا، قبلنا هذا التحدي. وفي هذه الاثناء، كان المحامي المرحوم حنا نقارة قد رفض الاستمرار في القضية، فظهرنا في المحكمة بدون محامٍ. وجاء قرار المحكمة، مرة اخرى، لصالحنا. وقد حاولت المحكمة الايقاع بيننا وبين محامينا لتخليه عن القضية، اذ قالوا لنا انه في امكاننا اتخاذ اجراءات قانونية ضده، لكننا رفضنا طلبهم، وقلنا لهم ان هذه المسألة هي بيننا وبين المحامي، ونحن سنحلها، فيما بعد.

بعد تأسيس «شركة الارض المحدودة»، تقدمت الشركة بطلب الى وزير الداخلية للحصول على ترخيص للصحيفة، على ان يكون صالح برانسي هو المحرر المسؤول، نظراً لاعتقادنا بأن الشروط اللازمة للمحرر المسؤول متوفرة لديه، وذلك بعد ان قيل لنا ان حبيب قهوجي لا يتمتع بمواصفات المحرر المسؤول، لانه لا يحمل الشهادة التي تؤهله لذلك. أما بالنسبة الى برانسي، فانه فوق سن ٢٥ سنة، ولديه خبرة صحفية، ويحمل شهادة «المترك»؛ وهذه، جميعها، هي الشروط التي يطلبون توفرها في المحرر المسؤول. ومع ذلك، جاء رد حاكم اللواء بصورة مختصرة على النحو التالي: «ان الشروط اللازمة للمحرر المسؤول لا تنطبق على صالح برانسي». حاولنا ان نثبت العكس ونقدم البراهين لتأكيد أهليته، ولكننا فشلنا. عندها بدأنا نفكر بشخص آخر تنطبق عليه جميع الشروط اللازمة كما حددوها، حتى لا نترك لهم اي مبرر، فوجدنا ان الشخص المناسب لهذه المهمة هو صبري جريس. وهو جامعي، الا انه لم يكن قد اتم، بعد، سن الخامسة والعشرين. فانتظرنا حتى بلغ هذا العمر، وتقدمنا بطلب جديد؛ الا ان وزير الداخلية، ومن خلال حاكم اللواء في حيفا، رفض الطلب. ورفعنا القضية الى محكمة العدل العليا، الا ان المحكمة اتخذت قرارها لصالح السلطة، وبذلك لم يسمح لنا بتحقيق حلمنا في اصدار صحيفة عربية. كان محامينا في ذلك الوقت يعقوب يوريدور.

بعد ذلك، قررنا ان نرفع مذكرة احتجاج ضد السلطة واجراءاتها ونرسلها الى الهيئات الدولية. وطبعنا المذكرة، وارسلناها الى السكرتير العام للامم المتحدة. وكانت هذه المذكرة هي القشة التي قصمت ظهر البعير. فقد كان ذلك مبرراً للسلطة لاخراجنا على القانون، لاننا شرحنا، في مذكرتنا، اوضاع العرب داخل اسرائيل والمظالم التي يتعرضون اليها، ووقعناها كأشخاص، وليس كشركة، ووقع المذكرة معنا اشخاص ليسوا في شركة الارض، امثال جبور جبور.

بعد هذه المذكرة، بدأت السلطة تبحث في وسيلة لضربنا، بعد ان فضحنا ممارساتها في المحافل